حوكمة الهجرة والعمالة الوافدة في العراق :الفرص والتحديات

Migration Governance and Migrant Workers in Iraq: Opportunities and Challenges

م.د اسراء جواد حاتم

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Dr.Israa Jawad Hatem

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

dr.essrajawad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :

على الرغم من الاعتراف بالهجرة عامل أساسي لضمان التنمية الاقتصادية من خلال استقرار سوق العمل سواء كان ذلك في بلدان المنشأ أو المقصد وكونها تلعب دورًا حيويًا في تحسين ظروف المعيشة للعمال القادمين، مما يسهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي أفضل داخل البلاد ,الا انها تحمل كثير من التحديات التي تدفع باتجاه تطوير استراتيجيات فعالة تسير وفق نهج شامل لتعزيز حوكمة الهجرة القائمة على أساس تحقيق الاستفادة القصوى من ظاهرة الهجرة العمالية,ان التأثير المتزايد للهجرة على عالم العمل يختبر أنظمة إدارة الهجرة مما أوجد ردود أفعال متناقضة ومخاوف متعلقة بالأمن والتفاوتات الثقافية والتكامل في الهجرة تتناقض مع الفوائد المتبادلة المحتملة لبلدان المنشأ والمقصد والمهاجرين أنفسهم وتداعياتها على التنمية يؤدي إلى مشكلة عالمية الامر الذي يفرض إيجاد حوكمة للهجرة للسيطرة على تدفقات الهجرة من قبل الدول، ومن بينها العراق فالسياسات المعتمدة لم تكن فعالة تمامًا، ناهيك عن الازدياد الحاصل بأعداد العمالة الأجنبية غير الموثقة ومن المفارقات فقدان السيطرة على العمالة الوافدة في العراق على الرغم من كونها تعد مهمة واساسية لبنية الاقتصاد الوطني, فأنماط والاتجاهات المتنوعة والمركبة للهجرة العمالية الوافدة للعراق تبرز أهمية اعتماد اطار جامع ومتين ونهج شامل لتحقيق حوكمة فعالة للهجرة في العراق.

الكلمات المفتاحية:-العمالة الوافدة , حوكمة الهجرة , السياسات الحكومية , حقوق العمال ,الأسس التنظيمية .

Abstract

Although migration is recognized as a key factor in ensuring economic development through labor market stability, whether in countries of origin or destination, and plays a vital role in improving the living conditions of incoming workers, contributing to achieving a better social and economic balance within the country, it carries many challenges that push towards developing effective strategies that follow a comprehensive approach to enhance migration governance based on achieving maximum benefit from the phenomenon of labor migration. The increasing impact of migration on the world of work tests migration management systems, which has created contradictory reactions and concerns related to security, cultural disparities and integration in migration that contradict the potential mutual benefits for ountries of origin and destination and migrants themselves and their repercussions on development lead to a global problem, which imposes the creation of migration governance to control migration flows by countries, including Iraq. The adopted policies have not been completely effective, not to mention the increase in the number of undocumented foreign workers. Ironically, control over migrant workers in Iraq has been lost despite the fact that they are important and essential to the structure of the national economy. The diverse and complex patterns and trends of migrant labor migration to Iraq The importance of adopting a comprehensive and robust framework and a comprehensive approach to achieving effective migration governance in Iraq is highlighted.

Keywords;– Migrant workers, migration governance, government policies, workers' rights, regulatory frameworks.

المقدمة :- عند تحليل طبيعة المجتمعات نعمد الى مناقشة اشكال الأنشطة الرئيسية لحياة الانسان, من ضمنها الانشطة الحيوية والأنشطة الحركية ، فالنشاط الحيوي هو نشاط يتوافق مع العمليات البيولوجية للجسم البشري، وهو مجال تكثر الاشارة إليه تقليدياً بلفظ النشاط المرتبط بالعمليات البيولوجية, اما انشطة العمل ، وهو مجموعة أنشطة تمثل عالما تكثر الاشارة إليه تقليديا بلفظ العمل والحركة، والتي هي منظومة حركية بين الناس دون توافر الوسيط من الاشياء أو المواد، ومن هنا صار العمل يرتبط بمفاهيم الحداثة ويضم كافة أشكال النشاط البشري والتي حولت المجتمع بأكمله إلى مجتمع عامل وأصبح سمة مميزة للعصر الحديثً والتي اصبحت تتخذ اولوية مطلقة في تجارب العمال المهاجرين,الامر الذي اوجد صعوبة في تحديد الاتجاهات العالمية المختلفة في الهجرة والتهجير حول العالم والتي يتم تنظيمها وفق التوجهات السياسية للدول وفي هذا السياق يجب تقديم وصف وتحليل عن التحولات التي تمر بها عملية الهجرة حول العالم من مجموعة متنوعة من المنظورات، بما في ذلك تلك التي تتضمن أبعادًا إنسانية وامنية واقتصادية واجتماعية (إلى جانب الأطر القانونية والسياسية المرتبطة بها)، بفهم المقاييس الأساسية قد تكون الهجرة البشرية نشاطا تنظيميا يلمس تقريبًا كل المجتمعات الا انها تتغير بصورة وفقا للتغيرات البيئية المستحدثة .

اهمية الدراسة :-تتضح اهمية الدراسة من خلال بيان التحديات التي تفرضها الظواهر المستحدثة ولاسيما قضية الهجرة الدولية والعراق من الدول التي واجهت تلك التحديات بحكم امتلاكها عناصر جذب اقتصادي سامحت بتدفق موجات من المهاجرين ولاسيما العمالة المهاجرة الامر الذي اوجب اتخاذ تدابير سياسية لإدارة الهجرة ودخول الوافدين بما فيهم العمالة الوافدة من خلال نهج شامل منسق ومتكامل لحوكمة الهجرة مع الاخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات والمخاوف المجتمعية من التهديدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

فرضية الدراسة :- ثمة حاجة الى توافر إدارة فعالة لانظمة إدارة الهجرة لضمان التوازن بين احتياجات سوق العمل وحقوق المهاجرين المتزامن مع التدفقات الغير نظامية للعمالة الأجنبية .

اشكالية الدراسة :- تنطلق الدراسة من مجموعة تساؤلات تتمثل بما يأتي :-

-هل تمثل الهجرة بكل اشكالها من ضمنها هجرة العمالة الوافدة قضية سياسية متقاطعة وظاهرة ذات مسار تصاعدي متعدد الاوجه .

- هل الهجرة قضية تنظيمية تمتد الى ما هو ابعد من تنظيم حركة البشر عبر الحدود الدولية

- يمثل التأثير المتزايد للهجرة ولاسيما بعد تدفق موجات الهجرة على عالم العمل اختبار لأنظمة ادارة الهجرة الحالية المكثفة

- هل فرضت الهجرة والعمالة الوافدة تصاعد المخاوف المتعلقة بالأمن .

هيكلية الدراسة :- تنطلق الدراسة من بيان مفهوم الحوكمة الهجرة والعمالة الوافدة في الاطار المفاهيمي _النظري ,ولغرض تنظيم حوكمة الهجرة يعتمد العراق على سياسات حكومية وفق تشريعات قانونية في اطار جهود التعاون الإقليمي والدولي ,وذلك يتضح في المبحث الثاني , اما المبحث الثالث يركز على الفرص التي توافرها العمالة الأجنبية لتحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة الى بيان التحديات التي تفرضها تواجد العمالة الوافدة على صعيد اقتصادي واجتماعي وامني .

منهجية الدراسة :-تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لبيان مفاهيم حوكمة الهجرة والعمالة الوافدة مع توضيح ويذهب ابعد من ذلك لتحديد مؤشرات الحوكمة اضافة الى اعتماد مناهج توصف السياسات والقوانين وتقييم تطبيق المعايير الدولية وتعزيز مراجعة المعاهدات والمشاركة السياسة للدول في اطار انضمام الدول للاتفاقيات الاقليمية والدولية ولاستكشاف كل هذه الأبعاد، نستخدم نهجًا متعدد التخصصات وصفي وتحليلي وتاريخي .

المبحث الاول :- الاطار المفاهيمي _النظري لحوكمة الهجرة والعمالة الوافدة في العراق

تقوم الدول بدور أساسي في معالجة مشاكل الهجرة والعمالة الوافدة فتعمد الى تنظيم إدارة الهجرة بالاسترشاد بالجهود الدولية وهذا يدلل على الابعاد المزدوجة لحوكمة الهجرة ,فهناك بعد وطني لإدارة الهجرة تنظم الياته من الدول وبعد عالمي يشمل قواعد ومبادئ واجراءات والهياكل التنظيمية تؤطر التفاعلات الدول والكيانات العابرة للحدود الوطنية.

المطلب الأول :- مفهوم (الحوكمة _ الهجرة_ العمالة الاجنبية)

يحظى مفهوم الحوكمة باهتمام واسع منذ بداية التسعينات من القرن الماضي اذ تم تداول المصطلح من قبل الهيئات المالية والتنموية (صندوق النقد الدولي ,برنامج الأمم المتحدة للتنمية)([1]) فالحوكمة تعتمد على أسس تنظيمية تحكمها قوانين لادارة القطاعات الوظيفية الخاصة او العامة ([2])وهي مزيج من مصطلحين الحوكمة والهجرة ,فالحوكمة هو مصطلح مرادف للإدارة العامة (الحوكمة الرشيدة) وتشير الى تنظيم السلوك الاجتماعي من خلال الشبكات وغيرها من الاليات غير الهرمية ,وادارة الهجرة تعتمد على ثلاث عناصر اساسية تتمثل (السياسات – التشريعات – التنظيم الاداري) السياسة نهج الدولة لتحقيق الاهداف الوطنية المرتبطة بسياسات الوطنية على سبيل المثال سياسة هجرة العمالة,والتشريع وهو تعبير ملموس للسياسة يوفر السلطة والتدابير المطلوبة التي تتضمن اللوائح الخاصة بتنظيم الهجرة ,اماالتنظيم الاداري ينسق الوظائف في ادارة الهجرة ضمن اطار متماسك من المسؤوليات والمساءلة والامتثال للقوانين والالتزام بقواعد الاخلاق هذه العناصر تمكن الحكومات من ادارة الهجرة من خلال تطبيق التوجيهات وان السعي لاكتشاف تاريخ الاطار العالمي لحوكمة الهجرة العالمية,والذي تشكل بشكل اساسي من خلال هيكلين دوليين محوريين هما (اتفاقية للاجئين لعام (١٩٥١) وبروتوكولها لعام (١٩٦٧)الى جانب الميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام (٢٠١٨) بالإضافة ماحددته المنظمة الدولية للهجرة الدولية عام (٢٠١٩)التي تعمل على دمج المعايير القانونية واللوائح والسياسات والهياكل التنظيمية في الوقت الذي توفر هذه الادوات اطر ارشادية فأن تنفيذها يعتمد على تقدير الدول الاعضاء في الامم المتحدة لتنظيم السياسات المحلية وسن القوانين حسب ما تراه مناسبا ([3])وقد عرّفت المنظمة الدولية للهجرة حوكمة الهجرة بأنها: "الأطر المشتركة من المعايير القانونية والأنظمة والسياسات والتقاليد، بالإضافة إلى الهياكل التنظيمية (دون الوطنية، والوطنية، والإقليمية، والدولية) والعمليات ذات الصلة التي تشكل وتنظم نهج الدول, فيما يتعلق بالهجرة بجميع أشكالها، مع تناول الحقوق

[1])بوزيان العربي – جلطي عالم , مفهوم الحوكمة :عوامل ظهورها ومرتكزاتها ,مجلة مالية &الأسواق , المجلد ٨,العدد ٢ ,الجزائر , ,٢٠٢١ ,ص٤٢٩.

[2])راوية توفيق , الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيبال ,جامعة القاهرة ,معهد البحوث والدراسات الافريقية -مشروع دعم التكامل الافريقي ,القاهرة ,٢٠٠٥ ,ص ١٨٧.

[3])جون دسوليفان و الحكم الديمقراطي الصالح : المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي ,الجزائر ,مركز المشروعات الدولية الخاصة ,١٩٩٧ ,ص ٨٧.

والمسؤوليات، وتعزيز التعاون الدولي ([١])(وتشكل حوكمة الهجرة تحديا متعدد الاوجه ومعقد في العراق كما هو منصوص عليه في دستور الجمهورية العراق عام (٢٠٠٥)(*) فالعراق من البلدان ذات الموقع الحيوي والموارد المتعددة التي تعد عوامل جذب للمهاجرين الانها لاتوفر هجرة امنة ومنظمة وتفرض سياقاتها التنظيمية مخاطر متعددة ([٢])وعموما يشير مفهوم الهجرة الى عملية الانتقال من مكان إلى آخر تعني التحرك، (هجر) ومعناها الرحيل عن المكان او التخلي عن شيء ما ,اما اصطلاحا تعرف الهجرة الانتقال من البلد الام للاستقرار في مكان جديد ,وهي تعبر عن حركة الافراد التي يتم الانتقال بشكل فردي او جماعي من موطنهم الاصلي الى وطن جديد والتي تتخذ شكل(الهجرة الداخلية – هجرة خارجية – هجرة العمالة – النزوح – الهجرة الدولية – هجرة العودة)، بجانب التعريفات العامة للهجرة والمهاجر، مثل تلك الموجودة في القواميس، توجد تعريفات محددة لمصطلحات رئيسية تتعلق بالهجرة، بما في ذلك في المجالات القانونية والإدارية والبحثية والإحصائية ,بينما لا يوجد تعريف متفق عليه عالميًا للهجرة أو المهاجر، إلا أن العديد من التعريفات مقبولة على نطاق واسع وتم تطويرها في سياقات مختلفة، مثل تلك التي تم تحديدها في توصيات الأمم المتحدة لشؤون الاقتصاد والاجتماع لعام (١٩٩٨) بشأن إحصاءات الهجرة الدولية (أي شخص يعيش لأكثر من ١٢ شهرًا خارج بلده الأصلي).([٣])المهاجر الدولي" على أنه أي شخص غير مكان إقامته المعتاد، مع التمييز بين "المهاجرين قصيري الأمد" (الذين غيروا بلدان إقامتهم المعتادة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، ولكن أقل من سنة واحدة) و"المهاجرين طويلي الأمد" (الذين فعلوا ذلك لمدة سنة واحدة على الأقل). ومع ذلك، لا تستخدم جميع الدول هذا التعريف في الممارسة العملية.في بعض الحالات، قد يُشار إلى الأشخاص الذين لم يقوموا أبدًا بالهجرة كمهاجرين – أطفال الأشخاص المولودين في الخارج، على سبيل المثال، يُطلق عليهم عادةً اسم المهاجرين من الجيل الثاني أو الثالث. ([٤]) قد يمتد هذا حتى إلى الحالات التي تتعلق انعدام الجنسية، حيث لا تتمكن مجموعات كاملة من الأشخاص من الحصول على الجنسية، على

[١]) زياد عبد الوهاب النعيمي ,الإصلاحات القانونية واثرها في تعزيز الحكم الرشيد ,الحوار المتمدن ,العدد ٢٥٩٥ , تاريخ الزيارة (١٧-١٠-٢٠٢٤)متاح على الرابط الاتي :- (. www.ahewar.org

*)ينص الدستور العراقي (٢٠٠٥) (للعراقي حرية الحركة والسفر والاقامة داخل او خارج العراق)..

[٢])محمد أبو زيد , الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي الليبي (٢٠١٧),رسالة ماجستير -كلية الآداب والعلوم ,جامعة الشرق الأوسط ,٢٠١٩, ص ١٦٧.

[٣])ميشيل تودار , التنمية الاقتصادية ,تقريب ومراجعة حامد محمود حسني ,ط١, دار المريخ للنشر ,٢٠٠٩,ص ٩٠.

[٤]) راضي عبيد نغيمش ,هجرة الكفاءات من البصرة ,مجلة الاقتصادي ,العدد ١٨, مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ,البصرة ,٢٠١٠و ص ٢٢٨.

الرغم من أنهم وُلدوا ونشأوا في بلد ما, قد يُشار إلى هؤلاء الأشخاص أيضًا كمهاجرين غير نظاميين من قبل السلطات تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بتقدير عدد المهاجرين الدوليين على مستوى العالم ويقدر عدد المهاجرين الدوليين(٢٨١)مليون مهاجر لعام (٢٠٢٤) .ويوضح الشكل(١) الية إدارة الهجرة:-

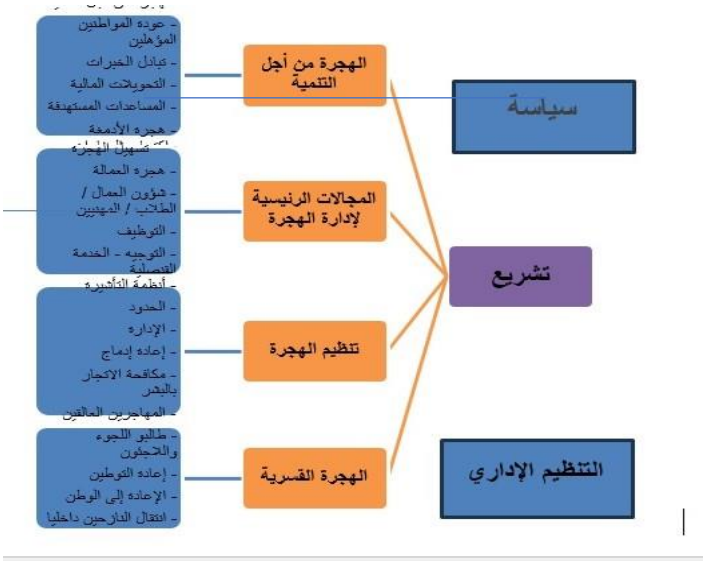

شكل (١) الية إدارة الهجرة المخطط من اعداد الباحثة

من ضمن المهاجرين تظهر فئة العمالة المهاجرة يُقصَد بها الهجرة المؤقتة إلى بلد غير الموطن الأساسي بهدف العمل وكسب الرزق، وهي تختلف عن الهجرة بغرض اللجوء السياسي أو الإنساني, العمالة بأنها جمع عمال والعامل هو كل من ارتبط بعقد عمل بصرف النظر عن نوع المهنة التي يزاولها.(١) اما العمالة الأجنبية في العراق تتعلق بالأفراد الذين يقدمون من دول اخرى ويستقرون استقرار دائما او مؤقتا في دولة ما غير دولهم الام (٢)او هم (الافراد الاجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية او غير نظامية لغرض العمل وذلك عبر منافذ الدولة

١)احمد فؤاد حسن, الدوافع السياسية والاقتصادية لهجرة الكفاءات العربية بعد عام ١٩٩٠ -العراق انموذجا, رسالة ماجستير, جامعة النهرين, ٢٠١٥, ص٢٢٨

٢) محمد صادق إسماعيل, العمالة الأجنبية في الخليج العربي, ط١, القاهرة, دار العربي للنشر والتوزيع, ٢٠١٠, ص١١٨.

الجوية والبرية والبحرية),(١)تمثل مجموعة من الافراد الذين يدخلون العراق ذكورا واناثا بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم الى العراق او بعد دخولهم وسواء كان دخولهم العراق او بقائهم فيه مشروعا او غير مشروع وفقا لقانون الاقامة ام هم الاشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت ادارته او اشرافه وان كانوا بعيدين عن نظرة مقابل اجر .(٢) ويوضح الشكل الاتي بلدان المقصد الأولى في الوطن العربي بالنسبة للمهاجرين من ضمنها العراق

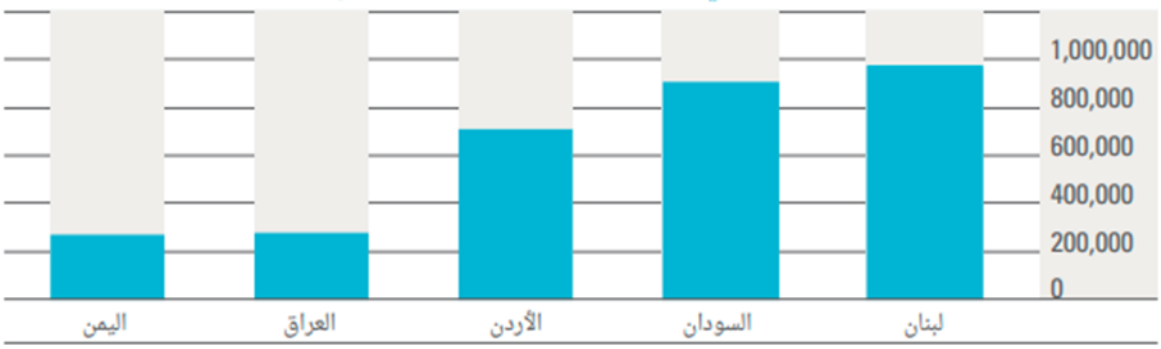

شكل رقم (٢) بلدان المقصد في الوطن العربي

بالاستناد على تقرير الهجرة تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٩ الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية ,E/ESCWA/SDD/2019/3 , www.unescwa.org

المطلب الثاني :- اطار حوكمة الهجرة(MiGOF)

تقيس اليات الحوكمة مدى التقدم المتحقق وتحديد الصعوبات التي ترافق عملية الهجرة ووضع المقترحات اللازمة لتذليلها لايجاد اليات واضحة للحوكمة .

أولا :- مبادئ / اهداف حوكمة الهجرة: - ان تصاعد موجات الهجرة العمالية فرضت الحاجة الى تسهيل الهجرة والتنقل بشكل منظم وامن ومسؤول من جهة ومواجهة التحديات وتعظيم

١)اسراء محمد كاظم ,"حماية النازحين والمهجرين في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية" ,مجلة العلوم القانونية والسياسية ,كلية القانون والسياسة -جامعة ديالى ,المجلد ١٠ ,العدد٢, ٢٠٢١, ص ٥١٩.
٢)علياء اسماعيل عبيد ومنتهى زهير محسن , العمالة الاجنبية في العراق : الاثار والتحديات والاجراءات الوقائية , وزارة التخطيط –دائرة التنمية البشرية – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ,بغداد ,٢٠٢٢.

الفرص من توظيف الثروة البشرية ولاسيما مع ادراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) من جهة أخرى ولهذا السبب قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM)بتطوير اطار حوكمة الهجرة (MiGOF) وهو اطار لنهج مثالي يخضع لمؤشرات الهجرة(MGI) يسمح للدول بتقييم سياسات الهجرة وتطوير هياكل حوكمة الهجرة والتي تتمثل بما يأتي ([1])

أ-مبادئ حوكمة الهجرة :- يحدد اطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة العناصر الاساسية للهجرة المخططة والدارة بشكل جيد والتي تتمثل بما يأتي :-

١- يتم الالتزام بالمعايير الدولية واستيفاء حقوق المهاجرين .

٢-صياغة السياسة باستخدام الأدلة ونهج الحكومة بأكملها

٣- التعامل مع الشركاء لمعالجة الهجرة والقضايا الأخرى ذات الصلة

ب- اهداف حوكمة الهجرة :-

١- تعزيز الرفاة الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمعات .

٢- معالجة الابعاد المتعلقة بالحراك البشري في الازمات بشكل فعال

٣-ضمان ان الهجرة تتم بطريقة امنة ومنظمة وكريمة,

١)بشرى نجم عبد الله المشهداني ,الأساليب المتبعه في قياس تأثير اليات حوكمة إدارة أرباح الشركات ,مجلة الإدارة والاقتصاد ,المجلد ٣٧, العدد ٩٣, الجامعة المستنصرية ,٢٠٢٢,ص ٣٢٠..

شكل (٣) بالاستناد الى تقرير المنظمة الدولية للهجرة – نظرة عامة على حوكمة الهجرة – مؤشرات حوكمة الهجرة العراق ,وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) ٢٠٢٠.

ثانيا / موجبات الاستعانة بحوكمة الهجرة

يجب النظر الى الاعداد المهاجرة من العمالة الوافدة على انها قوى ساندة لراس المال البشري والعلمي في الداخل وهو امر قد يدعم التنمية الاقتصادية ورافد مهم لسوق العمل الامر الذي يفرض إيجاد هياكل تنظيمه تهدف الى تحقيق ما يأتي :- ([1])

١- تعزيز بنية السياسات الحكومية الخاصة بالهجرة والعمالة الوافدة عبر توفير قنوات لتقييم ممارسات الحوكمة.
٢- تحديد اليات الاستجابة الحكومية اللازمة للتعامل مع متغيرات توافد العمالة,
٣- التوفيق بين الهياكل الدستورية والاحكام القانونية والظروف الاقتصادية والسياسات المحلية لإيجاد حالة من التناسق الوظيفي .
٤- توفير فهم متعمق لحكومة الهجرة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية .

[1]) راوية توفيق ,مصدر سبق ذكره , ص ١٨٩.

المبحث الثاني :- الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية لحوكمة الهجرة في العراق

اطار إدارة الهجرة في العراق يسير وفق مبدأ الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تفرضها هجرة اليد العاملة مع توفير الاطر القانونية لتحجيم الاثار السلبية على المجتمعات المحلية ويتم من خلال ثلاث مستويات أساسية تتمثل بما يأتي :-

المستوى الدولي / المستوى الإقليمي / المستوى المحلي

- **المستوى الدولي :** تتمتع المعاهدات الدولية ابتداء من الإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) ومالحق به من عهود واتفاقيات دولية على حماية حقوق الانسان من ضمنها حق العمل الذي يعد من الحقوق الأساسية الواجب الحفاظ عليها حيث ذهب الإعلان العالمي لحقوق الانسان المادة (٢٣) (لكل شخص حق في العمل وله حرية اختيار بشروط عادلة ومرضيه كما ان له حق الحماية من البطالة),وهذا الحق يتم تنظيمه عبر تضافر جهود الدول وتعد ملزمة بقوة قانونية وتعمل كأساس للوقاية والحماية من انتهاك حقوق الانسان ([1]) وتنظيم إدارة الهجرة في بلدان المنشأ والعبور وبلدان المقصد في المراحل ماقبل المغادرة والمغادرة والوصول والإقامة والعودة وإعادة الاندماج ([2])

العراق واحد من الدول التي طورت نظاما قانونيا للهجرة من خلال انضمامه لمنظمة العمل الدولية منذ عام (١ ٩٣٢) وقد صادق على ٧٢ اتفاقية (٥٦ سارية المفعول) للمنظمة، بينها الاتفاقيات (٨) الأساسية ويوضح الجدول الاتي الاتفاقيات الثمانية الخاصة بمنظمة العمل الدولية التي صادق عليها العراق .

[1]) منشورات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان ,مجلس حقوق الانسان ,.www.ohchr.org

[2]) سلام منعم مشعل ,التنظيم القانوني لعمل الأجانب على ضوء قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦, العدد ٣ ,المجلد ١٧ ,مجلة كلية الحقوق -جامعة النهرين ,بغداد ,٢٠١٥,ص١٥.

البلد	اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29)	اتفاقية حرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)	اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)	اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)	اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)	اتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) 1958 (رقم 111)	اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام 1973 (رقم 138)	اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)
دول مجلس التعاون الخليجي								
الإمارات العربية المتحدة	1982			1997	1997	2001	1998	2001
البحرين	1981				1998	2000	2012	2001
عمان	1998				2005		2005	2001
قطر	1998				2007	1976	2006	2000
الكويت	1968	1961	2007		1961	1965	1999	2000
المملكة العربية السعودية	1978			1978	1978	1978	2014	2001
المشرق العربي								
الأردن	1966		1968	1966	1958	1963	1998	2000
الجمهورية العربية السورية	1960	1960	1957	1957	1958	1960	2001	2003
دولة فلسطين								
العراق	1962	2018	1962	1963	1959	1959	1985	2001
لبنان	1977		1977	1977	1977	1977	2003	2001
مصر	1955	1957	1954	1960	1958	1960	1999	2002
بلدان المغرب العربي								
تونس	1962	1957	1957	1968	1959	1959	1995	2000

جدول رقم (١) مصادقة العراق على الاتفاقيات منظمة العمل الدولية بالاستناد الى تقرير تقرير الهجرة تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٩ الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية, E/ESCWA/SDD/2019/3, www.unescwa.org

كما صادق على اتفاقية المنظمة البحرية الدولية وبروتوكول عام (١٩٨٨) المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البيحر (١٩٧٤)واتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار (١٩٧٢) التي تفرض على البلد التزامات للاستجابة لحوادث السلامة البحرية ولم يتم حتى الان ([١]), ومنذ عام (٢٠٠٤) تعمل منظمة العمل الدولية والحكومة العراقية، ومنظمات العمال وأصحاب العمل بتعاون وثيق في إطار جهود إعادة الإعمار بعد الحرب لتعزيز العمل اللائق وتطوير سوق العمل في مختلف مناطق العراق ([٢]) ,وفي اطار مكافحة تهريب المهاجرين وقع العراق على اتفاقية منع تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو عام (٢٠٠٠) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية, واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية عام (٢٠٠٩ ([٣]),عام (٢٠١٨) في اطار جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة للوصول الى الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية ,وهو اطار

[١]) تقرير الهجرة تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٩ الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية, E/ESCWA/SDD/2019/3, www.unescwa.org

[٢])طارق محمد طيب القصار ,تحديات الخدمة المدنية في العراق في ظل متجددة ,دار الخبرة العراقي ,بغداد ,٢٠١٣, ص٤٠ .

[٣]) لمحة عن سوق العمل وتحديات القطاع الخاص في العراق ,٢٠١٩ www.unescwa.org

عالمي حكومي دولي غير ملزم قانونا يتناول جميع ابعاد الهجرة الدولية ويحاول التخفيف من تحديات الهجرة وتسخير فوائد الهجرة من اجل التنمية ويتضمن (٢٢)هدفا غير ملزمة قانونا من اجل تحسين الهجرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .وسعى الاتفاق على تحقيق اهداف أساسية تتمثل بما يأتي :-

-التخفيف من وطاة الضغوط على البلدان المضيفه - تعزيز اعتماد اللاجئين على انفسهم - دعم ظروف العودة الأمنه في بلدان المنشأ .

سيركز البرنامج في العراق على ثلاث أولويات:- ([1])

ضمان دعم تنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل جديدة.

- توسيع الحماية الاجتماعية وتعزيزها، وإيجاد إطار فعال يعالج عمل الأطفال.
- تحسين الحوار الاجتماعي لتعزيز الحقوق في العمل.

- شاركت اغلب الدول العربية من ضمنها العراق في الدورة العاشرة (المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية) والذي عقد عام (٢٠١٧) والدورة الحادي عشر عام (٢٠١٨) وركزت الدورتان على المساهمة في المفاوضات والنتائج المتعلقة بالاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية عبر توفير الدعم السياسي للعملية مصادقة العراق على وقع العراق ومنظمة العمل الدولية البرنامج القطري للعمل اللائق في العراق من (٢٠١٩-٢٠٢٣) ([2])الذي صمم لدعم المبادرات الوطنية لتعزيز العمل الذي يحفظ الكرامة وحماية حقوق الانسان ([3]),ويوضح جدول رقم (٢) مصادقة العراق على الاتفاقيات الدولية

[1]) لمحة عن سوق العمل ,المصدر السابق
[2])الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية ,المكتب الإقليمي للدول العربية , www.ilo.org.
[3]) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة https;//treaties.un.org)/

	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951)	البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (1967)	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية (1954)
الأردن	-	-	-	2009 (a)	-	-
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	2009 (a)*	-	-
البحرين	-	-	-	2004 (a)*	2004 (a)*	-
تونس	-	1957 (d)	1968 (a)	2000 (s); 2003 (r)*	2000 (s); 2003 (r)*	1969 (a)
الجزائر	2005 (a)*	1963 (d)	1967 (a)	2001 (s); 2004 (r)*	2001 (s); 2004 (r)*	1964 (a)
جزر القمر	2000 (s)	-	-	-	-	-
الجمهورية العربية السورية	2005 (a)	-	-	2000 (s); 2009 (r)*	2000 (s); 2009 (r)*	-
جيبوتي	-	1977 (d)	1977 (d)	2005 (a)	2005 (a)	-
السودان	-	1974 (a)*	1974 (a)	2014 (a)	2018 (a)*	-
الصومال	-	-	1978 (a)	-	-	-
العراق	-	-	-	2009 (a)	2009 (a)	-
عمان	-	-	-	2005 (a)	2005 (a)	-
دولة فلسطين	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	2009 (a)*	-	-
الكويت	-	-	-	2006 (a)	2006 (a)	-
لبنان	-	-	-	2002 (s); 2005 (r)	2002 (s); 2005 (r)	-
ليبيا	2004 (a)	-	-	2001 (s); 2004 (r)	2001 (s); 2004 (r)	1989 (a)

- جدول رقم (٢) بالاستناد مجموعة معاهدات الأمم المتحدة , "Multilateral treaties deposited with secretary–Genaral,status of trearties" –كانون الثاني /يناير ٢٠١٩//https;//treaties.un.org

ملاحظة :- (s)توقيع على الاتفاقية /(a)انضمام / (d)خلاف حول التنفيذ /(r)تصديق

التزام الدول بالتزامات الدولية المتعلقة المهاجرين واللاجئين وتجربتهم مع الهجرة والنزوح

البلد	الأداة الدولية					حالة الهجرة والنزوح (النسبة المئوية من مجموع السكان)	
	اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين	اتفاقية عام 1990 بشأن العمال المهاجرين	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 2018	الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، 2018	المهاجرون واللاجئون الوافدون	المهاجرون والوافدون المغادرون
دول مجلس التعاون الخليجي						
الإمارات العربية المتحدة			ب	ب	88.4	1.5
البحرين			ب	ب	4.48	3.9
عمان			ب	ب	44.7	0.4
قطر			ب	ب	65.2	0.9
الكويت			ب	ب	75.5	5.0
المملكة العربية السعودية			ب	ب	37.0	0.8
المشرق العربي						
الأردن			ب	ب	33.3	7.7
الجمهورية العربية السورية		أ	ب	ب	5.5	37.6
دولة فلسطين			ب	ب	5.2	77.3
العراق			ب	ب	1.0	4.4
لبنان			ب	ب	31.9	13.5
مصر	أ	أ	ب	ب	0.5	3.5
المغرب العربي						
تونس	أ		ب	ب	0.5	6.7
الجزائر	أ	أ	ج	ب	0.6	4.3
ليبيا		أ	ج	ج	12.4	2.5
المغرب	أ	أ	ب	ب	0.3	8.1

جدول رقم (٣) التزام الدول بالتزامات الدولية المتعلقة المهاجرين واللاجئين وتجربتهم مع الهجرة والنزوح

بالاستناد الى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ,–"Multilateral treaties deposited with secretary–
https;//treaties.un.or/٢٠١٩ /يناير /كانون الثاني Genaral,status of trearties"

– ملاحظة (أ)صادقت على الاتفاقية او انضمت اليها او خلفت دولة أخرى ,(ب)صوتت لصالح الاتفاقية ,(ج)امتنعت عن التصويت

ويعمل العراق باتجاه التصديق على الاتفاقية (١٩٠)التي تسعى منظمة العمل الدولية لإقرارها والتي تهدف الى إيجاد ظروف عمل خالية من العنف والتحرش, وجعل التعديلات القانونية والمؤسسية الحيوية لتوافق قوانين وممارسات العراق الوطنية ,وبالتالي وضعت الأسس لتنفيذها بفعالية ,وقع العراق وبريطانيا عام (٢٠٢١) اتفاقية أمنية تهدف إلى مكافحة شبكات الاتجار بالبشر المتمركزة في كردستان العراق وصفت بكونها الخطوة "الأولى من نوعها في العالم" نحو الحد من الهجرة غير النظامية، وزعموا أن توجيهاتها ستحسن الأمن الإقليمي ومكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات,, لدى العراق ترتيبات تعاون رسمية مع دول أخرى لمنع ومكافحة التهريب والعراق عضو في (عملية بالي) بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر الوطنية التي أنشأت في عام (٢٠٠٢) وتغطي القضايا العملية بالتهريب والاتجار والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة كما تتعاون اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق أيضا مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل الانتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة ومنظمة العمل الدولية وتوجد مذكرة تفاهم مع الفلبين بشأن الاتجار بالبشر وهي حاليا في مراحل الصياغة والمراجعة من قبل وزارة الداخلية ([1])

- المستوى الإقليمي :–تتدرج الأولويات الإقليمية ضمن ركيزة حوكمة الهجرة بالتعاون بين الحكومات لتسهيل الحوار والشراكات والتعاون لإيجاد إدارة امنة للحدود والعراق يعمل كطرف مؤثر وشريك لدمج حركة الهجرة والتنقل في السياسات الإقليمية ,فقد وقع العراق اتفاقيات تنظيمية مع تركيا وسوريا وايران .

[1]) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واسرهم ,https;//www.ohchr.org

في اطار التعاون الثنائي المثمر وقع العراق اتفاقية تنظيم العمالة مع سوريا (٢٠٠٩): تهدف إلى تنظيم تدفق العمالة وحماية حقوق العمال المهاجرين لتدعيم الامن والتنمية كما وقع العراق العديد من الاتفاقيات ومذكرات تفاهم مع تركيا في مجالات متعددة تركز على تبادل المعلومات ومكافحة الهجرة غير الشرعية, واتفاقية التعاون الأمني بين العراق وإيران (٢٠١٢): تشمل بنودًا لمكافحة تهريب البشر وتنظيم حركة العمالة .([1])

- **المستوى الوطني** :-يبذل العراق جهود كبيرة في مجال تنظيم سياسات الهجرة ووفقا لمؤشرات حوكمة الهجرة (MGI), والتي تبنى نهجا متكاملا لإدارة الحدود وانشاء لجنة المنافذ الحدودية في عام (٢٠١٦) وطور أدوات قانونية لمكافحة الاتجار بالبشر الصادر (٢٠١٢) وقانون العمل (٢٠١٥) .([2])

التنظيم القانوني والسياسات الحكومية لحوكمة العمالة الأجنبية في العراق :- العراق احدى الدول التي طورت نطاقا قانونيا للهجرة تمثل بالتشريعات المعنيه بحماية حقوق العمالة

التنظيم القانوني :- نص الدستور العراقي (٢٠٠٥) على ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال سواء كانوا عمال محلين او أجانب وجاء ذلك ضمن المادة (٢٢) أولا وثانيا وثالثا ,كما اكد الدستور العراقي في المادة (٣٥) على تحريم العمل والقسري والسخرة والعبودية والتجارة بالرقيق ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال ,ويلاحظ ان قانون العمل العراقي لم يتضمن صراحة تحديد الية حماية العمالة الأجنبية ,الا انه القانون العمل العراقي عام (٢٠١٥) حدد عمل العامل الأجنبي في القطاع الخاص والمختلط بل أضاف الصلاحية له ضمن القطاع العام والذي يعد مكسب مهم للطبقة العاملة المحلية والأجنبية حيث تم تنظيم لحركة بين العامل ورب العمل وفق أسس رصينة وجاء ذلك في (٧) مواد اشتملت على احكام خاصة بالأجانب وجاءت المادة (٣٥) بعقوبات جزائية عند مخالفة احد الأطراف للضوابط الموضوعة وحظر التجارة بالعمال الأجانب والرقيق مع تحديد الية عمل مكاتب التصاريح الأمنية الخاصة بدخول الأجانب لتنظيم عملهم بصورة شرعية لغرض ممارسة العمل من لديهم تصريح عمل يجعلهم خارج اطار العمالة غير الشرعية او غير قانونية مما يسبب فقدان الوظيفة ,حيث نصت المادة (١) و(٢) من قانون العمل تنظيم الشروط المتعلقة بالعمالة خارج وداخل العراق من خلال مجموعة إجراءات

[1]) هلا العلى , الاليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق العمال , اللجنة الوطنية لحقوق الانسان https;//www.ilo.org.,

[2])العراق اثبت التزامه بإصلاحات حوكمة الهجرة , http;//www.ina.iq.

لتنظيم دخوله الرسمي القانوني للعراق ([1])يتمتع المهاجرين في العراق بإمكانية الوصول الى خدمات الرعاية الصحية الممولة من الحكومة مثل كافة المواطنين العراقيين حيث يتوفر لهم العلاج عند دفع الرسوم الطبية وكذلك الحصول على التعليم المجاني في كافة المراحل الدراسية ,كما سمح قانون إقامة الأجانب (٢٠١٧) بمنح تاشيره دخول لشخص ليعيد لم شمله مع رب اسرته او الوصي عليه ولايذكر القانون أي عائق اما لم شمل الاسرة على أساس وضعهم كمهاجرين ([2]),يضع مجلس الوزراء استراتيجيات وطنية ويتخذ قرارات سياسية تتعلق بالهجرة في العراق وزارة الداخلية مسؤولة عن حماية الحدود وتدير وثائق الجنسية وتجنيس غير المواطنين وتراس لجنة دائمة تقدم توصيات تحديد وضع المهاجرين, وضعت الدولة تدابير تعزز التوظيف الأخلاقي للمهاجرين ويمكن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونقابات العمال من ابرام اتفاقيات ثنائية قيما يتعلق بشروط التوظيف وظروف العمل مع نظرائهم في بلدان المنشأ او الإقامة للعمال الأجانب كما وضع العراق إجراءات تعزز , ينص قرار مجلس الوزراء العراقي رقم (٣٨٥)لعام (٢٠١٧) على انشاء دور رعاية لضحايا الاتجار بالبشر من اجل إيواء الضحايا وإعادة تأهليهم من خلال توفير الدعم الاجتماعي والنفسي والجسدي لهم ومساعداتهم على الاندماج المجتمعي وإتاحة فرصة للتعليم وتسهيل عودتهم لبلدانهم الاصلية([3]) اصدر العراق قانون رقم (٧٦) لعام (٢٠١٧)وهو قانون إقامة الأجانب الذي يستبدل قانون إقامة المغتربين رقم (٣٦) لعام (١٩٦١) منظم جميع أنواع التأشيرات المتاحة للرعايا الأجانب والمسائل المعنية بدخولهم وخروجهم واقامتهم وينص القانون على عده أمور منها نظام الكفالة للتوظيف وتأشيره الخروج الإلزامية للعمال وشروط التمديد والترحيل .([4]).

٢-السياسات الحكومية لحوكمة العمالة الأجنبية

يتم التعامل مع القضايا المتعلقة بالهجرة من قبل اللجان الحكومية تتكون من وزارة الهجرة والمهجرين ,وزارة الداخلية ,وزارة الخارجية ,وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ,وزارة التخطيط ,وزارة

[1]) عباس عبد الأمير العامري ,حماية حقوق الانسان في القانون الدولي , ط١,بيروت ,منشورات الحلبي , ٢٠١٦,ص٥٣.

[2]) الهام ناشور ,تقييم المؤشرات الاقتصادية لاداء سوق العمل العراقي ,مجلة الاقتصادي الخليجي ,المجلد ٣٣,العدد ٢١ ,جامعة البصرة ,العراق ,٢٠١٧,ص ١٤٨.

[3]) حيدر عبد الأمير جاسم , العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق ,رسالة ماجستير ,الجامعة المستنصرية ,بغداد ,٢٠١٥,ص٩٧.

[4]) سعاد شاكر العيساوي ,تنظيم تشغيل العمال الأجانب ,منشورات كلية القانون – جامعة القادسية ,٢٠٢٠,ص ٤٤.

العدل ,الجهاز المركزي للإحصاء ومسؤولين من حكومة إقليم كردستان للعمل بغية تنظيم عملية استقدام العمالة

أ- استقدام العمالة الأجنبية

الطرق التي يتم اعتمدها لاستقدام العمالة الأجنبية في العراق وإجراءات مديرية الإقامة التابعة لوزارة الداخلية عن طريقين:- ([1])

-**بصورة قانونية** - يتم من خلال تقديم صاحب المشروع طلب رسميا بالأسماء والاعمار ونسخا من جوازات السفر لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية التي تقوم بدورها في مخاطبة مديرية الإقامة لمنحهم سمة دخول عمل للعراق ,تكلفة سمة الدخول نحو (١,٥) مليون دينار (الف دولار) لكل شخص يدخل العراق لغرض العمل في السوق العراقية .

-**بصورة غير قانونية** :- يتم ادخال العمالة بهدف السياحة وليس العمل من دول الجوار عبر إقليم كوردستان العراق الى مطارات أربيل وسليمانية ومن ثم يتم تهريبهم برا للمحافظات والعاصمة بغداد وعلى الرغم من انتشار نقاط عسكرية على الطرق الخارجية القادمة من محافظات الإقليم تجاه بغداد ومحافظات الوسط والجنوب تعمل على تدقيق جوازات السفر والهويات الرسمية لمستقبلي السفر الداخلي للقبض على المخالفين وترحيلهم لبلدانهم ومحاسبة المورطين .([2])

ب- التصاريح والإقامة([3]) ان مديرية شؤون الإقامة مختصة بتنفيذ قانون الإقامة رقم ٧٦ سنة ٢٠١٧ وهو معني بإدخال الوافدين إلى البلاد وتنظيم عملية إقامتهم، وفق شروط محددة، وهي أن يكون لدى الوافد إلى العراق جواز سفر أو وثيقة نافذة مدة لا تقل عن ٦ أشهر وصالحة لدخول البلاد، والفئات المشمولة بذلك كل من لا يحمل الجنسية العراقية يعتبر وافداً أجنبياً أو عربياً". وقامت المديرية بأصدر مايقارب (٤٣) الف سمة مغادرة لمخالفتهم لقانون الإقامة رقم (٧٦) لعام (٢٠٢٢) واعداد المخالفين توزعت بين (٢٨) الف في بغداد (١٥) الف في باقي المحافظات ,ومن الجدير بالذكر ان مخالفة قانون الإقامة تفرض دفع غرامة لا تزيد عن (٥٠٠) ألف

[1])وثيقة حكومية لضوابط عمل مكاتب الاستقدام ,مكتب الشغيل المركزي ,البصرة ,٢٠٢٠ على الموقع :- spa.gov.iq

[2]) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على الموقع الاتي :https://ur.gov.iq/

[3]) سعاد شاكر العيساوي,مصدر سبق ذكره , ص٤٥.

دينار ولا تقل عن (١٠٠) ألف دينار، وبشرط حضور الكفيل، الذي أدخل الوافد، ويقوم بإجراءات رسمية، لدفع قيمة الغرامة من خلال وصل للحسابات وجلب تذكرة السفر ومغادرة الأجنبي .

ج إدارة الحدود وامنها :- ([1])

لجنة المعابر الحدودية تحت اشراف مجلس الوزراء هي المسؤولة عن مراقبة الحدود والامن المتكاملة وتشمل ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الصحة ووزارة النقل ووزارة التجارة ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط ووزارة السياحة والاثار وجهاز المخابرات يتلقى موظفو الحدود تدريبا منتظما عن الأمور المتعلقة بعملهم في المتوسط مرة واحدة في الشهر يتم التدريب عادة من قبل المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوربي على سبيل المثال قامت المنظمة الدولية للهجرة والتدريب (١٠٠٠) من مسؤولي الحدود منذ عام (٢٠١٢) وقدمت تدريبا تقنيا على الأجهزة التي يتم استخدامها للتحقق من الهوية ومعلومات الهجرة ونظام معلومات إدارة الحدود كما تجري وزارة الداخلية تدريبا داخليا من خلال مديرية التدريب والتأهيل يشمل التدريب الداخلي لوزارة الداخلية لموظفي الحدود وحدات تتعلق بأمن الحدود وحقوق الانسان ومراقبة جوازات السفر وكشف تزوير الوثائق بالإضافة الى التدريب اللغوي باللغة الإنكليزية والفارسية والتركية ولاتزال هناك حاجة الى تحسينات في التدريب والمعدات في العديد من المراكز الحدودية ,لدى الحكومة العراقية موقع على شبكة الانترنت يحدد بوضوح خيارات تأشيره الدخول يحدد موقع وزارة الخارجية على الانترنت خيارات التأشيرة باللغات العربية والإنكليزية والكردية ويقدم المزيد من المعلومات مثل الرسوم ومتطلبات الوثائق والأدلة اللازمة لإكمال عملية التقديم ولكن لا يحتوي الموقع على نماذج الطلبات بالإضافة الى ذلك يحدد مواقع السفارات خيارات التأشيرة باللغتين العربية والإنكليزية .([2]),ويوضح الجدول (٤) السياسات الحكومية المفعلة لضمان حقوق العمال المهاجرين

[1])Good Practices in the Area of Border Security and Management in the Context of Counterterrorism and Stemming the Flow of "Forrorist Fighters'' www.the Gctf .org.
[2]Nation office on Druge and Crime https://www.unode.org.

البلد	الجنسية وانعدام الجنسية	هجرة اليد العاملة	الهجرة غير النظامية	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	النزوح القسري وحماية اللاجئين	حالات القبول والتأشيرات وتصاريح الإقامة	قوانين وسياسات أخرى
الأردن	X	X		X	X		
الإمارات العربية المتحدة	X	X	X		X	X	
البحرين		X	X	X		X	X
تونس			X	X			X
الجزائر							X
جزر القمر							
الجمهورية العربية السورية		X			X		X
جيبوتي		X			X		
دولة فلسطين							
السودان	X			X	X		
الصومال	X			X	X		
العراق				X	X	X	
عمان		X				X	X
قطر		X	X	X	X	X	
الكويت		X	X	X		X	X
لبنان					X		
ليبيا							
مصر	X			X			X

شكل رقم (٤) السياسات الحكومية المفعلة لضمان حقوق العمالة المهاجرة والوافدة بالاستناد الى الاجندة الرقمية العربية .https://digitalregulation.org

المبحث الثالث :- فرص وتحديات تطوير حوكمة الهجرة والعمالة الأجنبية في العراق

يشكل انتشار ظاهرة العمالة الأجنبية (القانونية وغير القانونية)في العراق تأثير مباشر على بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العراق وتحمل فرص يمكن استغلالها لتحقيق خطوات ملموسة بالتنمية المستدامة تتمثل بما يأتي :-

المطلب الأول :- فرص تطوير حوكمة الهجرة والعمالة الوافدة:-يرتبط استغلال العمالة الأجنبية كعامل مكمل وساند للعمالة المحلية لتحقيق إنجاح للنمو الاقتصادي عبر تحديد ما يمكن توظيفه من فرص والتي تتمثل بما يأتي :-

١- على صعيد اقتصادي

-بيان حاجة سوق العمل وفجوة المهارات :-ان تحقيق الامن الوظيفي لسوق العمل العراقي يفرض دراسة تفاعل قوى العرض والطلب وتحديد احتياجات السوق من المهارات والخبرات

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

وإمكانية سد الفجوة بالمهارات والخبرات من العمالة الأجنبية تحديد القطاعات المستفيدة من العمالة الأجنبية

ويوضح الجدول (5) حاجة البلاد من الخبرات والمهارات للفترة من (٢٠٢٢– ٢٠٢٥)

التخصص العام	عدد التخصصات الدقيقة	نسبة التخصصات الدقيقة	الحاجة حسب السنوات						
			٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	المجموع	نسبة الاحتياجات للسنوات الخمسة
الطبية	٣٩	٢٠	٢٢٥	٤٢	١٨	١٠	١١	٣٠٦	٢٥,١
الهندسية	٣١	١٦	٤٥	١٦	١٦	٨	٢	٨٧	٧,١
الصرفة	٢٧	١٤	٤٧	٢١	٦	١١	٥	٩٠	٧,٣
التقنية	١١	٥	٤٣	٦	٦	٣	٢	٦٠	٤,٩
الإدارية	٢٦	١٣	٩٠	٢٧	١٩	٧	٢	١٤٥	١١,٩
الإنسانية	٢٣	١٢	٩٤	١٨	٩	٢	٦	١٢٩	١٠,٦
التربوية	٣٨	١٩	١٦٩	١٢٣	٥١	٢	١	٣٤٦	٢٨,٥
الزراعية والبيطرية	٢	١	١٧	٢	--	---	---	١٩	١,٥
القانونية	٦	٣	٨	١٨	٣	٦	٣	٣٨	٣
المجموع	٢٠٣	١٠٠	٧٣٨	٢٧٣	١٢٨	٤٩	٣٢	١٢٢٠	١٠٠
نسبة التخصص حسب السنة			٦٠	٢٢	١٠	٤	٣		١٠٠

جدول رقم 5 الحاجة من التخصصات العملية للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٦ بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة ٢٠٢١ ,مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠٢١

بلغ عدد الاحتياجات المستقبلية من التخصصات العلمية ١٢٢٠ حاجة للفترة (٢٠٢٢–٢٠٢٦٩ بلغ اعلى احتياج من بين السنوات الخمسة في عام ٢٠٢٢ اذ كانت ٧٣٨ حاجة اذ شكلت ٦٠٪ ومن ثم شهدت السنوات اللاحقة انخفاضا تدريجيا وصولا للعام ٢٠٢٦ ,شكلت ٢٠٪ نسبة التخصصات الطبية الدقيقة اعلى نسبة بين التخصصات العلمية كافة من مجموع الاحتياجات ثم التخصصات الصرفة التي مثلت ١٤٪ بينما نجد ان نسبة التخصصات التربوية هي اعلى نسبة في عدد الاحتياجات للسنوات الخمسية اذ شكلت ٢٨,٥٪ثم التخصصات الطبية بنسبة ٢٥٪ ثم التخصصات الإدارية بنسبة ١٢٪ومثلت التخصصات الزراعية والبيطرية اقل نسبة اذ بلغت ١,٥٪من مجموع التخصصات العلمية ثم التخصصات القانونية بنسبة ٣٪.

شكل (4) : الاحتياجات المستقبلية من المعرفة والمهارات التقنية للفترة (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦)

شكل (٤) : الاحتياجات المستقبلية من المعرفة والمهارات التقنية للفترة (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦)

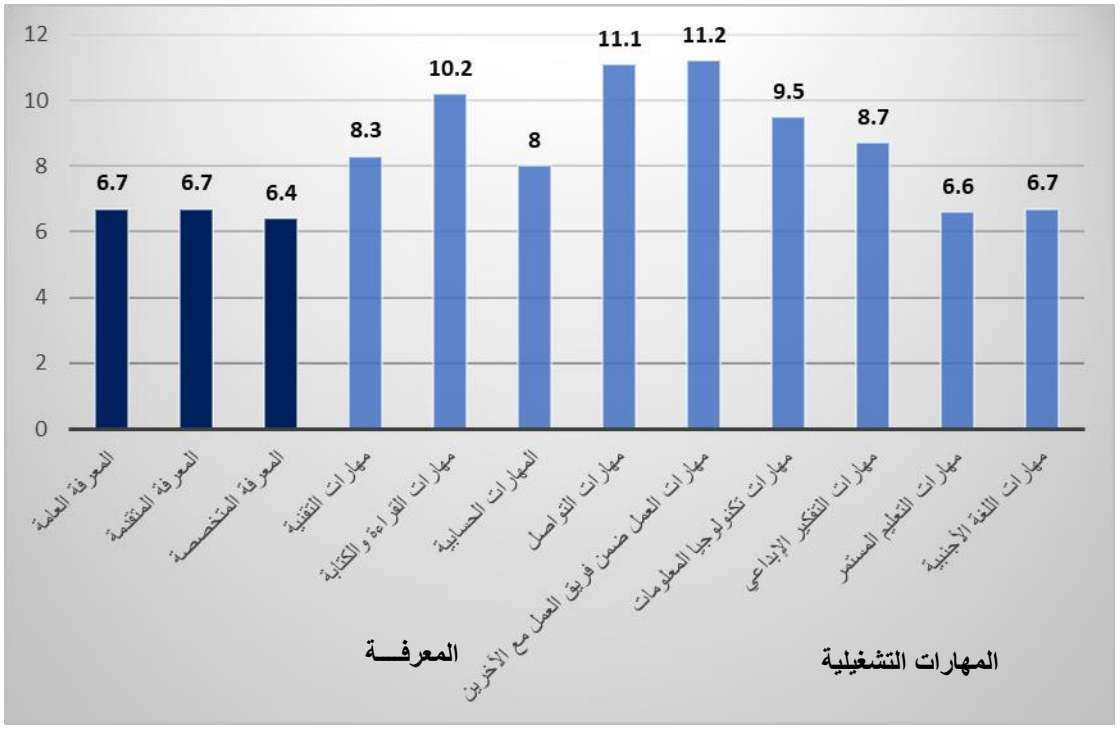

بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة ٢٠٢١ ,مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠٢١

ينبغي توافر المهارات لدى العاملين في مختلف المهن ان من ضمن المهارات التشغيلية جاءت مهارات العمل ضمن فريق العمل مع الاخرين بأعلى نسبة يجب توفرها لدى العاملين في المستقبل حيث بلغت نسبتها (١١,٢٪) في حين جاءت مهارات التواصل مع الاخرين بنسبة مقدارها (١١,١٪) في حين جاءت مهارات القراءة والكتابة في المرتبة الثالثة من ضمن المهارات التشغيلية التي ينبغي توافرها لدى العاملين بنسبة (١٠,٢٪)

اما فيا يتعلق بمهارات المعرفة فقد نسبة المعرفة العامة الأساسية في مجال العمل بلغت (٦,٧٪)اما المعرفة المتقدمة في فهم النظريات في مجال العمل فقد بلغت نسبتها (٦,٧٪) وبلغت نسبة المعرفة المتخصصة في مجال العمل (٦,٤٪) .

اما المهارات التقنية فقد بلغت نسبتها (٨,٣٪) وبهذا فأن نتائج المسح حول المعرفة والمهارات التي ينبغي توافرها للاحتياجات المستقبلية للعاملين تشير الى ضرورة توافر المهارات التقنية بنسب تفوق المعرفة العامة بمجالات العمل ويوضح الجدول الاتي ذلك حول الاحتياجات المستقبلية من المعرفة والمهارات التقنية للفترة (٢٠٢٢_٢٠٢٤)

١- اسباب الاستعانة بالعمالة الوافدة في العراق

ان البلاد تواجه ظاهرتين متقاطعتين هما ارتفاع اعداد البطالة واستقدام الايدي العاملة الاجنبية، تتمثل أسباب الاستعانة بالعمالة الأجنبية بما يأتي :- ([1]).

١- تدني مستوى مهارات العامل المحلي مقارنة بالعمالة الاجنبية التي تفوقت على العمالة المحلية بكفاءتها وقلة اجورها وازدياد ساعات العمل مقارنة بالعامل المحلي .

٢-الابتعاد عن المشكلات العشائرية والقبلية والتي من الممكن ان يتسبب بها العامل العراقي في حالة حصول أي خلاف

٣- الطابع المجتمعي العراقي الذي يفرض رفض وتعالي وعزوف العامل المحلي عن القيام ببعض الاعمال التي لاتحظى بالقبول المجتمعي تجنبا للنظرة السلبية

الا ان عدم التطابق بين القوى العاملة المحلية ومتطلبات سوق العمل ساهم بفرض عشوائية كبيرة في التعامل مع قضية

استقدم العراق في الآونة الأخيرة الكثير من الجنسيات للعمل في القطاع الخاص ويوضح الشكل الاتي الجنسيات الأجنبية التي تشغل الحيز الأكبر في سوق العمل العراقي .,ويوضح شكل رقم (٦) العمالة الوافدة في العراق

[1]) محمد صادق إسماعيل ,العمالة الأجنبية في الخليج العربي ,ط١, القاهرة ,دار العربي للنشر والتوزيع , ٢٠١٠,ص١١٨.

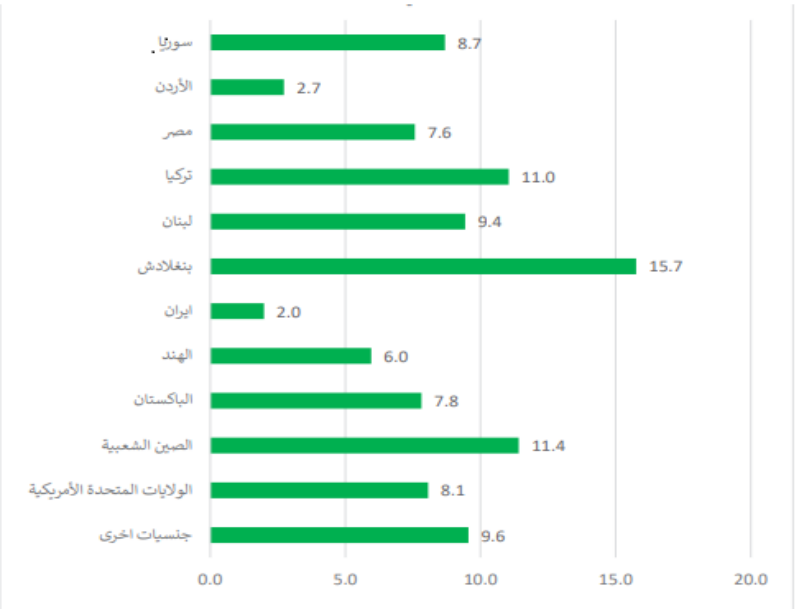

شكل رقم (٦) العمالة الوافدة في العراق بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة(٢٠٢١)
https://cosit.gov.iq/documents

٢- **برنامج حماية سوق العمل :-**

يمثل برنامج حماية سوق العمل فرصة لتقييم تأثير العمالة الأجنبية على العمالة المحلية ويعد فرصة لتوظيف المهارات المتطلبات والإجراءات وفق القوانين الخاصة بالهجرة , الهدف منها التأكد من ان توظيف العمالة الأجنبية لن يؤثر سلبا على فرص العمل المتاحه للمواطنين العراقيين ,اذ يتم تزويد ارباب العمل في العراق باستمارات خاصة تقدم وصف وظيفي للعمالة المطلوبة ويتم الإعلان عن الشواغر الوظيفية لمدة لاتقل عن (٤اسابيع) وبعد اجراء المقابلات مع المرشحين من العمالة المحلية وفي حالة عدم تطابق يذهب باتجاه توظيف العمالة الأجنبية وعلى الشركة او ارباب العمل الحصول على تصريح عمل قبل البدء بالعمل ,ومن ثم التأكد من صلاحية العمالة الأجنبية وقت تقديم طلب التصريح وتحديد فترة صلاحية طلب التصريح ,الهدف من اعتماد هذه الوثيقة هو إيجاد ضمانا حاسم للحكومة العراقية ان أصحاب العمل بذلوا جهود لتوظيف العمالة الوطنية وان توظيف العامل الأجنبي سيحقق إضافة إيجابية لسوق العمل .([1])

[1])على غرار الوثيقة الكندية لحماية سوق العمل الكندي (LMIA) لمزيد من التفاصيل :-
https://clockit.io/ar/canada-labour-laws

المطلب الثاني :- على صعيد اجتماعي قانوني

١- : على صعيد اجتماعي

- **برامج الاندماج المجتمعي** :-يمكن ان يساعد تنفيذ برامج الاندماج التعامل مع المهاجرين على ضرورة التكييف مع بيئاتهم الجديدة بحيث تركز البرامج على التدريب اللغوي والتوجه الثقافي والوصول الى الخدمات الاجتماعية والتي يمكن ان تسهل التحولات الأكثر سلاسة بنبذ التناقض السكاني والتوترات وتعزز التماسك الاجتماعي.([1])يؤدي اشراك المجتمعات المحلية في عملية الهجرة الى تعزيز القبول وتقليل التوترات يجب ان تشجع السياسات مشاركة المجتمع في الترحيب بالمهاجرين ودمجهم في المجتمع الامر الذي يمكن ان يعزز الانسجام المجتمعي .

٢ :- على صعيد قانوني

لغرض تفعيل دور العمالة الأجنبية بدعم الاقتصاد الوطني ينبغي اعتماد تشريعات جديدة من بينها معالجة الثغرات القانونية في قانون العمل رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥) الذي يفرض على صاحب العمل تشغيل عامل عراقي مقابل كل عامل اجنبي مع استحصال الرسوم والضرائب من العمالة الأجنبية في خطوة تهدف تقليص البطالة وتنشيط القطاع الخاص المحلي, وفي اطار تشجيع الاستثمار الأجنبي فتفعيل قانون الاستثمار العراقي باستقطاب الشركات الاستثمارية لإدخال العمالة الأجنبية للبلاد بنسبة بين (٤٠٪_٦٠٪) من العدد الكلي للعاملين في المشروع وتعد فرصة لاستفادة من مهارات وخبرات العمالة الوافدة ,يرفد ذلك انشاء مسارات واضحة للهجرة للهجرة القانونية أي بعبارة أخرى تفعيل الهجرة الامنة ([2])بحاجة الى تعديلات تشريعية في قوانين

تعديل الثغرات القانونية ولاسيما قانون يحدد الاقامات وتأشيرات الدخول للعمالة الأجنبية في إقليم كردستان وتهريبهم فيما بعد لسوق العمل والقيام بمداهمات سرية لمحال إقامة العمالة الأجنبية خصوصا اغلب العمالة هم مصنفين خارج الضوابط , وإن يجري استقدام العمالة الاجنبية من قبل مكاتب مجازة رسميا لكي يسهل تنظيم ومراقبة والاشراف على عمل العاملين الاجانب في العراق

[1])محمد صادق إسماعيل ,مصدر سبق ذكره ,ص١١٨.
[2]) سلام منعم مشعل ,مصدر سبق ذكره , ص ١٥.

سواء من النواحي الامنية او القانونية او الإنسانية ,العمل على اغلاق المكاتب الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية ولا سيما (غير القانونية) وردع المخالفين .([1])

٣- **على صعيد تقني(اعتماد التحولات الرقمية)** :-_ لغرض تنظيم شؤون العمالة الأجنبية ينبغي تفعيل نظام إدارة الكتروني يعمل وفق اطر ارشادية وقانونية ضمن المعايير والممارسات الدولية لتوفير حماية العمالة الأجنبية واستخدام خاصية الدعم الالكتروني لانشاء قاعدة بيانات مركزية للعمال الوافدين تطبيق نظام تتبع الكتروني لمراقبة دخول وخروج العمال الوافدين .([2]),المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تؤكد على الدور الحاسم للأنظمة الرقمية في تحسين إدارة الحدود وامنها

- **تفعيل نظام مراقبة الحدود البيومترية** :- يهدف نظام مراقبة الحدود بالاعتماد على القدرات البيومترية المتقدمة يمكن السلطات من الاحتفاظ بمستودع يضم اكثر من (٣٠٠) مليون هوية ويستخدم القياسات الحوية مثل (التعرف على الوجه ومسح بصمات الأصابع ومسح قزحيه العين) للتحقق من هوية المسافرين عند نقاط التفتيش الحدودية هدف هذه الأنظمة تحسين الامن وتبسيط إجراءات الهجرة من خلال التحقق السريع والدقيق من هوية المسافرين .([3])

المطلب الثاني تحديات حوكمة الهجرة والعمالة الأجنبية :-

مع استخدام النهج الواقعي لإدارة ملف الهجرة الذي يشهد تدفق لهجرة العمالة الوافدة تبرز التحديات على صعيد اجتماعي وامني وقانوني واقتصادي .

١ - **تحدي اجتماعي** :-أدى توظيف العمالة الأجنبية الى فرض تحديات مجتمعية تتمثل

أ- إيجاد منظومة قيمية وسلوكية افرزت تنشئة اجتماعية غير متوازنة نتيجة نشر العمالة الأجنبية قيم وعادات الدولة الام تزامنا مع انخراطهم في أداء الاعمال المنزلية أصبحت وسيط مشارك بين الام والابناء نتيجة للغياب الطويل وعمل الام لساعات طويلة,

[1])محمد جواد عبد الصمد احمد , حقوق والتزامات العمال الأجانب العاملين في العراق وفق قانون العمل العراقي رقم ٣٧لسنة ٢٠١٥, مجلة العلوم التربوية والإنسانية ,العدد ١٥, بلا, ٢٠٢٢ , ٥٦.

[2]) خدمات التفتيش الاكترونية :-
https://lmra.gov.bh/ar/page/show/320

[3]) نظام مراقبة الحدود البيومترية : متاح على الرابط الاتي https://hfsecurity.cn/ar/ /

ب–منافسة العراقيين في حيازة الموارد المادية بصورة تساهم في الضغط على البنى التحتية والخدمات المجتمعية وهو أساسا يعاني من ضعف شديد وتدني واضح بمستوى الأداء أدت موجات الهجرة الى مضاعفة الضغط على هذا الجانب وخصوصا في الخدمات الصحية والتعليمية وقطاع الكهرباء والماء والسكن . ([1])

ج– حاجز اللغة والاندماج المجتمعي الذي يعاني العامل المهاجر من صعوبة تجاوزه وكثيرا ما يحول بين حصول العامل الأجنبي على حقوقه وبين استيعاب ضوابط العمل .([2])

د–**نمو ثقافة التمييز والكراهية** :– كثيرا ماتثار مسألة تمييز الهوية القومية والحفاظ عليها بين افراد بلدان المقصد فنبرز ثقافة التمييز والكراهية تجاه المهاجرين ([3])يبرز النسيج المجتمعي المعقد في العراق,قد يواجه العمال خلفيات عرقية ودينية معينة ومخاطر متزايدة في المناطق التي تهيمن عليها الطوائف المتنافسة وان عدم قدرة على الاندماج يجعل من العمال الأجانب أهدافا سهلة للعنف الطائفي والعرقي لا يوجد لدى العراق حتى الان سياسة او استراتيجية لمكافحة جرائم الكراهية او العنف او كره الأجانب او اضطهاد المهاجرين وتوجد بعض التشريعات التي تغطي جرائم الكراهية تجرم المادة (٣٧٢) من قانون العقوبات العراقي (١٩٦٩) من بين أمور أخرى مهاجمة معتقدات الجماعات المتدينة ([4]).

٢ – **تحدي امني** :–ساهم الفراغ الأمني منذ عام (٢٠٠٣) لغاية عام (٢٠١٤) باستقدام اعداد كبيرة من العمال الأجانب الى العراق دون موافقات أصولية من الجهات الرسمية العراقية وتبرز العديد من التحديات على المستوى الأمني والتي تتمثل (التغييرات الديموغرافية ,توظيف العمالة لأغراض التجسس ,الامن الصحي). ([5])

- أ – **التغييرات الديموغرافية** :–

[1])يسر قاسم عبد الحميد ,العمالة الوافدة والهجرة وانعكاساتها على سوق العمل في العراق ,رسالة ماجستير ,جامعة بغداد ,٢٠٢١,ص ٢٤٣.

[2]) اسيل عمر مسلم ,التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق ..دراسة مقارنة ,مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية ,جامعة بابل ,كلية القانون ,المجلد (٩) ,العدد (٣) ,٢٠١٧,ص ٨٧.

[3]) لبنى عبد الله القاضي -اثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية , الطبعة الاولى ,المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب -في الرياض. ١٤١٠, ص٣٨

[4])عباس ضياء علي ,"تنظيم تشغيل العامل الأجنبي في العراق " ,مجلة ديالى للعلوم الاقتصادية ,العدد ٥٣, ٢٠١١, ص ١٠ .

[5]) علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن , مصدر سبق ذكره ,ص٨.

تغير التوازن الديموغرافي :عندما تندفع العمالة الوافدة إلى بلدان مختلفة، قد تتسبب في تغييرات جذرية في التوازن الديموغرافي لهذه البلدان، فعندما يصل عدد الوافدين إلى مستويات عالية، قد يتسبب ذلك في زيادة نسبة السكان في البلد المستقبل، وبالتالي زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والدعوة للمطالبة بحقوق من الدولة المضيفة اسوة بمواطنين البلد ، وفي المقابل قد تعاني البلدان المغادرة من نقص في اليد العاملة وفقدان للكفاءات والمواهب.([1])

ب- **جريمة الاتجار بالبشر :-** غالبا ماتخضع هجرة العمالة الغير قانونية الى الاستغلال للوافدين تحت ذريعة توفير فرص عمل مقابل مبالغ مالية كبيرة قد يعجز المهاجر عن سداده مما يعرضه للابتزاز والاستغلال الامر الذي قد يصل الى المتاجرة بالمهاجرين وبيعهم لعصابات تمتهن تجارة الأعضاء البشرية وتسمى هذه الظاهرة (العمالة السائبة) على الرغم من التقدم الكبير في مكافحة الجماعات المتطرفة لايزال تهديد الإرهاب حقيقة صارخة للعمال الأجانب في العراق وكثيرا ماينظر الى الشركات الدولية وموظفيها الأجانب على انهم اهداف رمزية من قبل المنظمات الإرهابية التي تسعى الى جذب الانتباه وتعطيل جهود الاستقرار السياسي والاقتصادي وتواصل الجماعات الإرهابية عبر الحدود البرية الاتجار بالبشر مستغلة طبيعة الحدود المسامية ولاسيما تلك الغير خاضعة للرقابة المشددة .([2])

اما التأثيرات غير المباشرة عندما لايكون العمال الأجانب مستهدفين بشكل مباشر فأنهم يتحملون وطأة التدابير الأمنية المشددة وتقييد الحركة استجابة للتهديدات الإرهابية مما يؤثر على نوعية وكفاءة عملهم .والتحديات الأمنية التي يواجهها العمال الأجانب لها اثار بعيدة المدى على الاقتصاد العراقي وسوق العمل ,لا يستطيعون مغادرة البلاد بسبب عدم توافر السيولة النقدية مما يحولهم الى حالة خطيرة تهدد المجتمع العراقي وهولاء سوف يسلكون الطرق الاجرام اذ ممكن توظيفهم واستغلالهم من قبل جماعات الجريمة المنظمة او الجماعات الإرهابية .

ج -بروز ظاهرة التسول الأجنبي

[1]) محمد كمال أبو عمشة ,العمالة الأجنبية في دول الخليج – الحاضر والمستقبل ,موقع اسبار للدراسات والبحوث والاعلام على الرابط

www.asbar.com

[2])مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان , مجلس حقوق الانسان ,

www.ohchr.org.

يلاحظ على المجتمع العراقي تزايد ظاهرة (التسول الأجنبي) من قبل الأطفال والنساء الوافدين الذين يشكلون خطرا مجتمعي لكون دخولهم بصورة غير شرعية وافتقادهم للأوراق الثبوتية ويصبح من السهولة توظيفهم وتجنيدهم في عصابات الجريمة المنظمة وعصابات الاتجار بالبشر .([1])

- ٣ – **التحدي القانوني** :– وجود ممرات غير نظامية لتوافد العمالة الأجنبية مما يوجد عمالة خارج الاطار القانوني ,يحصل اللاجئون في إقليم كردستان العراق على بطاقة إقامة تمحنهم الحق في العمل والتنقل بحرية في المنطقة بينما لايمكن للاجئين في أجزاء أخرى من العراق الحصول الأعلى خطاب الحماية من مفوضية حقوق الانسان ولايحق لهم الحصول على إقامة او تصريح عمل ,عناك مجموعة من الخروقات التي افرزتها عملية استقدام العمالة بالطرق غير الشرعية او التي تم استفدامها تحت مسمى (تأشيره السياحة) او دخلت البلاد ضمن تأشيره الدخول الخاصة بزيارة العتبات المقدسة اثناء موسم الزيارة وبعدها تم نقلهم الى الإمكان المطلوبة المتفق عليها مسبقا مع بعض الافراد الذين هم ضمن السلك الحكومي وتكشف بعض المصادر الحكومية, دخولهم بصورة غير قانونية ثم الاتفاق على إدخالها وفق تحايل كبير او تحت غطاء الثغرات القانونية ([2])

ضعف حركة الرقابة على تنقل العمال الأجانب بين المحافظات العراقية وخصوصا إقليم كردستان وباقي المحافظات عبر الطرق البرية او تهريبهم بواسطة الشاحنات ممن انقضت مدة تواجدهم الشرعية او انتهت صلاحية اقامتهم رسميا .

عدم وجود ضوابط رادعه تقضي بضرورة ابلاغ أصحاب العمل بالعامل الأجنبي المنقضية مده اقامته بدلا من بيعه بطرق مخالفة للقانون ,الأعراف الاخلاق .([3]),لافتقار الى اطار قانوني وتنظيمي واضح المجال العام يمثل مشكلة خطيرة ليس فقط للباحثين ولكن لأولئك الذين يقومون بإنفاذها ,سن القوانين بوضح محدود تاركه جميع التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ اليومي تقريبا لتقدير المسؤول إشاعة ثقافة التحايل على القانون وإيجاد الفوضى الداخلية مما يؤثر سلبا على البلد

[1]) محمود حسن والي , العمالة الأجنبية ومهددتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ,مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ,بغداد, ٢٠٢٤ .

[2])بسمة رحمن عوده ,العمالة الوافدة الى العراق الأسباب والانعكاسات , العراق ,جامعة القادسية – كلية الآداب ,مجلة اوروك ,المجلد ٨ ,العدد ٣ ,٢٠١٤,

المحلي نظرا لتعدد الأطراف التي تقوم باستقدام العمالة الأجنبية بطرق اغلبها (التصاريح والعقود)([1])عملية الحصول على الوثائق المناسبة والحفاظ عليها محفوفة بالتعقيدات التي يمكن ان تجعل العمال عرضه للاستغلال والخطر القانوني ,عقبات التحقق من الهوية عدم وجود نظام مركزي وموثوق به للتحقق من هويات العمال الأجانب يخلق فرصا للاحتيال والتضليل ولاتشكل هذه الفجوة مخاطر على الامن القومي فحسب بل تعرض أيضا العمال الشرعيين لاتهامات محتملة بالدخول غير القانوني او سرقة الهوية قد يوواجه العمال غالبا مايجد العمال انفسهم تحت رحمة أصحاب العمل او الوسطاء عديمي الضمير الذين قد يحتجزون المستندات مما يضعهم فعليا في شركهم في مواقف استغلالية .([2])

٤- التحديات الاقتصادية لاستقدام العمالة الأجنبية :-

ان العمالة الأجنبية في العراق تخضع لسوء التنظيم مما يجعلها في حالة متذبذبة بين القبول الرفض الاقتصادي والمجتمعي ويؤشر عرض العمل في السوق العمل العراقي ان الأنظمة السياسية لم تتمكن من بناء نظام اقتصادي يستند على قاعدة رصينة تستطيع مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية بسبب الحروب وهدر الأموال والعقوبات الاقتصادية قبل عام (٢٠٠٣)وبعده اذ تم استقدام العمالة الأجنبية من قبل القوات المتعددة الجنسيات وفق عقود مبرمه معها والتي انعكست على الاقتصاد الوطني وسوق العمل من خلال ما يأتي :-

أ- **التحويلات المالية للخارج :-**تساهم العمالة الأجنبية في العراق بتدفق راس المال نحو الخارج اذ يتم ارساله بلدان المنشأ وهذا التدفق للعملة الصعبة يمكن ان يكون له اثار إيجابية وسلبية على بنية الاقتصاد الوطني من خلال مايأتي :- ([3])

١- العمالة الأجنبية (الماهرة):- والتي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني (كالخبراء والاستشاريين والعاملين في قطاع الصحة والنفط والتكنولوجيا)فالتحويلات الخارجية (مدفعاتهم الاجرية)لا تمثل عبئا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي لكون العائد المتحقق من

[1])محمد محسن حويد العتبي ,دور العمالة الوافدة في الترويج المخدرات من وجهه نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ,رسالة ماجستير منشورة ,الرياض ,اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ,٢٠٠٣ ,ص ٩١.

[2])طاهر التميمي ,العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي ومشكلة الامن ,مجلة الإدارة العامة ,العدد ٤١,المملكة العربية السعودية , ٢٠٢٤و ص ٢٨.

[3])عباس هايس عباس , تحليل محددات تفضيل العمالة الأجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة أربيل دراسة تطبيقية للعام ٢٠٢١ ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,العدد ٨٣, بغداد , ٢٠٢٢ ,ص ١٣٧.

أعمالهم يفوق قيمة تلك لتحويلات([1]),ويقدر نسبة العمالة الماهرة في العراق (١٥٪) من مجموع العمالة الأجنبية المقدر مليون عامل وفق الضوابط القانونية لاستقدام العمالة الأجنبية .

٢- العمالة الوافدة (غير الماهرة):- وهم يشكلون نسبة (٨٥٪) من العمالة الوافدة للعراق ويعملون في الخدمات المنزلية ووظائف لا تتطلب مؤهلات علمية اذ يتقاضون دخلا نقديا يفوق ما يحصلون عليه في بلدانهم الاصلية ولا يتناسب وانتاجيتهم من العمل فمقدار تحويلاتهم المالية الخارجية يؤدي الى استنزاف غير ملموس لموارد البلاد من النقد الخارجي التي تصل الى نحو(مليار دولار) سنويا والتي تسبب استنزاف للاقتصاد الوطني ومنافسة سوق العمل الوطني .

ج- العمالة العراقية خارج البلد لا تقوم بالتحويلات المالية الى العراق، وانما تستقبل هذه الحوالات المالية من داخل العراق..

د- ان المصارف المحلية لم تتمكن من استقطاب التحويلات الأجنبية من خلال الإيداع لديها بل سهلت عملية التحويل وشجعت التحويل للخارج مما شكل قصورا في أداء الأسواق المالية المحلية وكان من الممكن ان تستخدم هذه التحويلات في انشاء مشاريع التنمية المختلفة .([2]) ان الحكومة العراقية ليست منخرطه بنشاط في تعزيز انشاء مخططات تحويلات رسمية العراق غير مشارك في خطة مجموعة العشرين لتسهيل تدفقات التحويلات المالية كما لاتوجد لدى الحكومة برامج الادماج المالي للمهاجرين واسرهم

٢- **ارتفاع معدلات البطالة والفقر** :-ان غياب التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل بغية سد النقص الحاصل في عرض القوى المحلية بالإضافة الى عدم توافر عامل التنسيق بين مخرجات التعليم وقوة العمل في السوق([3]) ساهم في إيجاد فجوة بين اجمالي العرض والطلب في سوق العمل العراقي بعد ان كانت حوالي (٩٦٢٢٠٠٢)عام (٢٠٠٣) ,ثم تراجعت وهذا يعكس تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية بصورة نسبية ثم عادت الفجوة مرتفعة لتصل (١٥٢١٥٨٩٤)عامل لتصل اعلى مستوى لها عام(٢٠١٩) ويوضح الجدول الاتي التقلبات الحاصلة في سوق العمل العراقي ,

[1]) احمد فارس عزاوي , وسائل الدولة للحد من استقدام العمالة الوافدة للعراق , مجلة تكريت للحقوق , المجلد ٦ , العدد ٤ , العراق , ٢٠٢٢ , ص ٢٨.

[2]) رندا طلال حسين ,دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية -العراق انموذجا ,مجلة كلية الامام الكاظم ,المجلد (٨),العدد(!),اذار ٢٠٢٤,ص١٣٤,

[3]) توطين الوظائف – المشكلة والحلول المقترحة :مقال متاح على الرابط

http;//www.manqol.com.

جدول رقم (٦)سوق العمل العراقي (تقلبات قوى العرض والطلب)

السنوات	عرض العمل	الطلب على العمل	فجوة عرض العمل والطلب عليه
2003	17091196	7469194	9622002
2004	14866465	6411238	9455227
2005	13747670	7240680	6506990
2006	13348241	6793966	6554275
2007	11798072	7283440	4514632
2008	13904403	7560488	6343915
2009	14095345	8497150	5598195
2010	13322897	8719064	4603833
2011	14321182	8947097	5374085
2012	16395977	8880480	7515497
2013	14888657	9829746	5058911
2014	17411484	10995029	6416455
2015	17683690	11820919	5862771
2016	18845688	12982917	1137229
2017	22226428	16523508	5702920
2018	28161596	16960765	11200831
2019	31670233	16454339	15215894

جدول رقم (6) بالاستناد على منشورات صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩) ,أبو ظبي الامارات العربية المتحدة ,٢٠٢١

وتنعكس التقلبات الاقتصادية والسياسة على سوق العمل العراقي مما يضعف معدلات النمو والتطور ويفاقم معدلات البطالة والذي يعود الى عدة أسباب تتمثل بما يأتي :- ([1])

١- غياب عامل التنسيق بين مخرجات التعليم وقوة العمل في السوق مما ساهم في ارتفاع اعداد الخريجين وعدم توافر الوظائف الشاغرة لتعينهم في مؤسسات الدولة الرسمية والتي هي في الأساس تعاني من ترهل كبير في اعداد العاملين فيها

[1]) عدنان ياسين ,المجتمع العراقي وديناميات التغيير ,بغداد ,دار الحكمة ,٢٠١١ ,ص٥٠.

٢- الإغراق السلعي الناجم عن دخول كميات من السلع بأسعار زهيدة الى البلاد مما يساهم في منافسة الصناعات المحلية وتجميد المصانع والمعامل فيها .

٣- عدم مقدرة القطاع الخاص توفير فرص عمل التي تمتاز بانخفاض ملحوظ في الأجور المقدمة .([1])

٤- إيجاد منافسة في سوق العمل بين العمال المحليين والعمال الأجانب الامر الذي يساهم في تفاقم حدة البطالة وانعدام الامن الوظيفي ,,فاعتماد شركات القطاع الخاص وكذلك الاستثمارات الأجنبية على العمالة الوافدة في الاجل الطويل لزيادة الأرباح وانخفاض التكلفة مما يؤدي الى المساهمة في زيادة نسبة البطالة وتقليل فرص العمل امام العمالة المحلية .([2])

جدول (7)اعداد العاطلين ومعدلات البطالة في العراق (٢٠٠٧-٢٠٢٢)

السنة	اعداد العاطلين	معدلات البطالة %
2007	9455227	17,9
2008	6506990	17,5
2009	6554275	15,3
2010	4514632	14,0
2011	6343915	12,0
2012	5598195	11,1
2013	4603833	11,9
2014	5374085	11.0
2015	7515497	10,6
2016	5058911	16,8
2017	6416455	15,7
2018	5862771	13,0
2019	1137229	16,8
2020	5702920	19.2
2021	11200831	29,8
2022	15215894	28,3

- جدول رقم (٧) بالاستناد الى منشورات جمهورية العراق ,وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للحصاء وتكنولوجيا المعلومات ,المجموعة الإحصائية للسنوات (٢٠٠٧-٢٠٢٢) صفحات متعددة ,

https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts

[1])عبد الجبار الحلفي , الاقتصاد العراقي – النفط الاختلال الهيكلي _ البطالة ,سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ,بغداد ,٢٠٠٨,ص ٨٩.

[2]) سونيا ارزورتي وارتان ,مصدر سبق ذكر,ص١١٨.

الاستنتاجات

١- تتضاعف الحاجة الى الفنيين والمهرة من العمالة الوافدة يزداد بالمقابل عدد المتخرجين من الأصناف غير المهنية

الهياكل التنظيمية للهجرة تعد اطر ارشادية تنفيذها يعتمد على تقدير الدول

٢- السياقات التنظيمية للهجرة في العراق لا توفر مسارات امنة ومنظمة للمهاجرين .

٣- ينبغي تصحيح الرؤية عن البلد المضيف ولاسيما العراق الذي كثيرا ما يشاع عنه انتشار الإرهاب وعدم الاستقرار الامر الذي يساهم بهجره الاستثمار الأجنبي .

٤- إيجاد التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل تسد النقص الحاصل في عرض القوى المحلية وعدم التنسيق مخرجات الجهاز التعليمي مع خطط التنمية القومية .

٥- لم تنص القوانين الموضوعة تنظيم واستقدام العمالة الأجنبية على ضرورة وجود عامل الكفاءة لدى العامل الأجنبي إضافة الى احتياج البلد له في حالة استقدامه عوضا عن العامل المحلي

٦- غالبا ما يلجأ العامل الوافد الى الاستقرار في نفس مكان العمل او الذهاب نحو خيار الاستقرار في أماكن سكنية رخيصة الكلفة والتي تتسم بكونها مكتظة بالسكان الامر الذي يفرض ظروف معيشية سيئة ومخاطر صحية

٧- لم يتم حتى الان تطوير أنظمة رسمية لتحديد هوية المهاجرين المفقودين

التوصيات :

١-إيقاف استيراد العمالة الأجنبية وجعل القدرة الاستيعابية لاستقدامهم وفق قوى طلب وعرض السوق وبناءا على توافر المهارات والخبرات .

٣- اعتماد استراتيجية توطين الوظائف لتنظيم استقدام العمالة الوافدة عن طريق إحلال العمالة الوطنية بصورة تدريجية محل العمالة الوافدة عبر النصوص التشريعية .

٤- ضبط حجم وتركيبة العمالة الأجنبية عبر الإجراءات المتعلقة بتأشيرة الدخول واجازات العمل .إيجاد مؤشرات معتمدة للدخول للتوظيف لتحقيق مبدأ الاستخدام الأمثل لاستقدام العمالة الوافدة .

٥- فرض ضرائب إضافية على التحويلات المالية من (الدولار) العملة الصعبة للعمالة الأجنبية نحو الخارج وتحديد نسبة التحويلات .

٦- ضبط امن الحدود عبر تفعيل الجهود الثنائية للدول المتاخمة من خلال تنسيق دوريات عمليات مشتركة على جانبي الحدود ,انشاء مراكز تعاون حدودية ثنائية او متعددة الجنسيات ,ترشيح وتبادل ضباط الاتصال .

٧- تنمية العلاقات الودية وبناء الثقة مع القبائل البدوية والمجتمعات الحدودية المستقرة لكونها تمثل فرصة للشراكة واحلال الامن وتحدي لنمو الجريمة في حالة اهمالها .

المصادر :

١. بوزيان العربي – جلطي عالم , مفهوم الحوكمة :عوامل ظهورها ومرتكزاتها ,مجلة مالية &الأسواق , المجلد ٨,العدد ٢ ,الجزائر , ٢٠٢١, ,ص٤٢٩.

٢. راوية توفيق , الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيبال ,جامعة القاهرة ,معهد البحوث والدراسات الافريقية –مشروع دعم التكامل الافريقي ,القاهرة ,٢٠٠٥ ,ص ١٨٧.

٣. جون دسوليفان و الحكم الديمقراطي الصالح : المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي ,الجزائر ,مركز المشروعات الدولية الخاصة ,١٩٩٧, ص ٨٧.

٤. زياد عبد الوهاب النعيمي ,الإصلاحات القانونية واثرها في تعزيز الحكم الرشيد ,الحوار المتمدن ,العدد ٢٥٩٥ , تاريخ الزيارة (١٧-١٠—٢٠٢٤)متاح على الرابط الاتي :- www.ahewar.org .)

٥. * ينص الدستور العراقي (٢٠٠٥) (للعراقي حرية الحركة والسفر والاقامة داخل او خارج العراق)..

٦. محمد أبو زيد , الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي الليبي (٢٠١٧),رسالة ماجستير –كلية الآداب والعلوم ,جامعة الشرق الأوسط ,٢٠١٩, ص ١٦٧.

٧. ميشيل تودار , التنمية الاقتصادية ,تقريب ومراجعة حامد محمود حسني ,ط١, دار المريخ للنشر ,٢٠٠٩,ص ٩٠.

٨. راضي عبيد نغيمش ,هجرة الكفاءات من البصرة ,مجلة الاقتصادي ,العدد ١٨, مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ,البصرة ,٢٠١٠و ص ٢٢٨.

٩. احمد فؤاد حسن ,الدوافع السياسية والاقتصادية لهجرة الكفاءات العربية بعد عام ١٩٩٠ – العراق انموذجا ,رسالة ماجستير ,جامعة النهرين ,٢٠١٥,ص٢٢٨

١٠. محمد صادق إسماعيل ,العمالة الأجنبية في الخليج العربي ,ط١ ,القاهرة ,دار العربي للنشر والتوزيع ,٢٠١٠,ص١١٨.

١١. اسراء محمد كاظم ,"حماية النازحين والهجرين في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية" ,مجلة العلوم القانونية والسياسية ,كلية القانون والسياسة –جامعة ديالى ,المجلد ١٠ ,العدد٢, ٢٠٢١, ص ٥١٩.

١٢. علياء اسماعيل عبيد ومنتهى زهير محسن , العمالة الاجنبية في العراق : الاثار والتحديات والاجراءات الوقائية , وزارة التخطيط –دائرة التنمية البشرية – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ,بغداد ,٢٠٢٢.

١٣. بشرى نجم عبد الله المشهداني ,الأساليب المتبعه في قياس تأثير اليات حوكمة إدارة أرباح الشركات ,مجلة الإدارة والاقتصاد ,المجلد ٣٧, العدد ٩٣, الجامعة المستنصرية ,٢٠٢٢,ص ٣٢٠.

١٤. راوية توفيق ,مصدر سبق ذكره , ص ١٨٩.

١٥. منشورات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان ,مجلس حقوق الانسان ,www.ohchr.org.

١٦. سلام منعم مشعل ,التنظيم القانوني لعمل الأجانب على ضوء قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦, العدد ٣ ,المجلد ١٧ ,مجلة كلية الحقوق –جامعة النهرين ,بغداد ,٢٠١٥,ص١٥.

١٧. تقرير الهجرة تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٩ الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية ,E/ESCWA/SDD/2019/3 , www.unescwa.org

١٨. طارق محمد طيب القصار ,تحديات الخدمة المدنية في العراق في ظل متجددة ,دار الخبرة العراقي ,بغداد ,٢٠١٣, ص٤٠ .

١٩. لمحة عن سوق العمل وتحديات القطاع الخاص في العراق ,٢٠١٩

www.unescwa.org

٢٠. لمحة عن سوق العمل, المصدر السابق

٢١. الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية, المكتب الإقليمي للدول العربية , .www.ilo.org

٢٢. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة https;//treaties.un.org)/

٢٣. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واسرهم https;//www.ohchr.org,

٢٤. هلا العلى , الاليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق العمال , اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ,.https;//www.ilo.org

٢٥. العراق اثبت التزامه بإصلاحات حوكمة الهجرة , .http;//www.ina.iq

٢٦. عباس عبد الأمير العامري, حماية حقوق الانسان في القانون الدولي , ط١,بيروت ,منشورات الحلبي , ,٢٠١٦,ص٥٣.

٢٧. الهام ناشور, تقييم المؤشرات الاقتصادية لاداء سوق العمل العراقي, مجلة الاقتصادي الخليجي, المجلد ٣٣,العدد ٢١ ,جامعة البصرة, العراق, ٢٠١٧,ص ١٤٨.

٢٨. حيدر عبد الأمير جاسم , العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق, رسالة ماجستير, الجامعة المستنصرية, بغداد, ٢٠١٥,ص٩٧.

٢٩. سعاد شاكر العيساوي, تنظيم تشغيل العمال الأجانب, منشورات كلية القانون – جامعة القادسية, ٢٠٢٠,ص ٤٤.

٣٠. وثيقة حكومية لضوابط عمل مكاتب الاستقدام, مكتب الشغيل المركزي, البصرة, ٢٠٢٠, على الموقع :-

spa.gov.iq

٣١. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على الموقع الاتي :https://ur.gov.iq/

٣٢. سعاد شاكر العيساوي,مصدر سبق ذكره , ص٤٥.

33. Good Practices in the Area of Border Security and Management in the Context of Counterterrorism and Stemming the Flow of “Forrorist Fighters’’ www.the Gctf .org.

34. Nation office on Druge and Crime https://www.unode.org.

٣٥. محمد صادق إسماعيل ,العمالة الأجنبية في الخليج العربي ,ط١, القاهرة ,دار العربي للنشر والتوزيع , ٢٠١٠,ص١١٨.

٣٦. على غرار الوثيقة الكندية لحماية سوق العمل الكندي (LMIA) لمزيد من التفاصيل :- https://clockit.io/ar/canada-labour-laws

٣٧. محمد صادق إسماعيل ,مصدر سبق ذكره ,ص١١٨.

٣٨. سلام منعم مشعل ,مصدر سبق ذكره , ص ١٥.

٣٩. محمد جواد عبد الصمد احمد , حقوق والتزامات العمال الأجانب العاملين في العراق وفق قانون العمل العراقي رقم ٣٧لسنة ٢٠١٥, مجلة العلوم التربوية والإنسانية ,العدد ١٥, بلا, ٢٠٢٢ , ٥٦.

٤٠. خدمات التفتيش الاكترونية :- https://lmra.gov.bh/ar/page/show/320

٤١. نظام مراقبة الحدود البيومترية : متاح على الرابط الاتي / https://hfsecurity.cn/ar/

٤٢. يسر قاسم عبد الحميد ,العمالة الوافدة والهجرة وانعكاساتها على سوق العمل في العراق ,رسالة ماجستير ,جامعة بغداد ,٢٠٢١,ص ٢٤٣.

٤٣. اسيل عمر مسلم ,التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق ..دراسة مقارنة ,مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية ,جامعة بابل ,كلية القانون ,المجلد (٩) ,العدد (٣) ,٢٠١٧,ص ٨٧.

٤٤. لبنى عبد الله القاضي –اثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية , الطبعة الاولى ,المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب –في الرياض. ١٤١٠, ص٣٨

٤٥. عباس ضياء علي ,"تنظيم تشغيل العامل الأجنبي في العراق " ,مجلة ديالى للعلوم الاقتصادية ,العدد ٥٣, ٢٠١١, ص ١٠ .

٤٦. علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن , مصدر سبق ذكره ,ص٨.

٤٧. محمد كمال أبو عمشة ,العمالة الأجنبية في دول الخليج – الحاضر والمستقبل ,موقع اسبار للدراسات والبحوث والاعلام على الرابط

48. www.asbar.com

٤٩. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان , مجلس حقوق الانسان ,

50. www.ohchr.org.

٥١. محمود حسن والي , العمالة الأجنبية ومهددتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ,مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ,بغداد ,٢٠٢٤ .

٥٢. بسمة رحمن عوده ,العمالة الوافدة الى العراق الأسباب والانعكاسات , العراق ,جامعة القادسية – كلية الآداب ,مجلة اوروك ,المجلد ٨ ,العدد ٣ ,٢٠١٤,

٥٣. محمد محسن حويد العتبي ,دور العمالة الوافدة في الترويج المخدرات من وجهه نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ,رسالة ماجستير منشورة ,الرياض ,اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ,٢٠٠٣, ص ٩١.

٥٤. طاهر التميمي ,العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي ومشكلة الامن ,مجلة الإدارة العامة ,العدد ٤١,المملكة العربية السعودية , ٢٠٢٤و ص ٢٨.

٥٥. عباس هايس عباس , تحليل محددات تفضيل العمالة الأجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة أربيل دراسة تطبيقية للعام ٢٠٢١ ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,العدد ٨٣, بغداد , ٢٠٢٢ ,ص ١٣٧.

٥٦. احمد فارس عزاوي , وسائل الدولة للحد من استقدام العمالة الوافدة للعراق , مجلة تكريت للحقوق , المجلد ٦ , العدد ٤ , العراق , ٢٠٢٢ , ص ٢٨.

٥٧. رندا طلال حسين ,دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية –العراق انموذجا ,مجلة كلية الامام الكاظم ,المجلد (٨),العدد(!),اذار ٢٠٢٤,ص١٣٤,

٥٨. توطين الوظائف – المشكلة والحلول المقترحة :مقال متاح على الرابط
http;//www.manqol.com.

٥٩. عدنان ياسين ,المجتمع العراقي وديناميات التغيير ,بغداد ,دار الحكمة ,٢٠١١ ,ص٥٠.

٦٠. عبد الجبار الحلفي , الاقتصاد العراقي – النفط الاختلال الهيكلي _البطالة ,سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ,بغداد ,٢٠٠٨,ص ٨٩.

٦١. سونيا ارزورتي وارتان ,مصدر سبق ذكر,ص١١٨.